| | |
|---|---|
| جامعة زيان عاشور ـ الجلفة | |
| كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير | |
| سنة أولى ماستر علوم التسيير /ادارة الموارد البشرية | السداسي الأول / السنة الجامعة: 2021/2020 |
| مقياس: المقاولاتية | د.احمد دروم |

# الدرس الأول: ريادة الأعمال ظاهرة اقتصادية واجتماعية

تمهيـد:

أدى التقدم التكنولوجي وظهور العولمة والخصخصة التي كان لها الأثر الكبير في بيئة الأعمال، والبيئة التنافسية للمنظمات الاقليمية و الدولية، إلى ازدياد الاهتمام بموضوع ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة ، لما له من دور في نمو اقتصاد البلد على المستوى الكلي و نمو المنظمات ، حيث تعتبر الريادة من الحقول الهامة و الواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، إذ تساهم المشاريع الريادية مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

## أولا : رائد الأعمال (المقاول) محرك التنمية الاقتصادية :

رائد الأعمال له دور مهم جدا لا غنى عنه في تطور النظام الاقتصادي الليبرالي، فهو يخلق الشركات والوظائف ويشارك في تجديد وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي. صاحب المشروع أو رائد الأعمال هو المبدع الذي يجلب التدمير (التفكيك) الخلاق ( Schumpeter، 1935) .

من هذا المنظور ، تمثل ريادة الأعمال محركًا حقيقيًا للتنمية الاقتصادية لأن دور ريادة الأعمال لا يقتصر على التنمية الاقتصادية بل يعطل التنظيم التقليدي وأنماطه في الأداء و يمكن أن يؤدي إلى تكوينات عضوية جديدة بالاضافة الى ان ريادة الأعمال تضع مفهوم المهارات في صميم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات التي يعملون فيها أو التي يعملون معها حيث أصبح الأفراد على نحو متزايد رواد أعمال يتفاوضون ويعززون مهاراتهم.

## شومبيتر و التدمير الخلاق

أدخل **Schumpeter** مفهوم التفكيك الخلاق **Creative Destruction** كمرادف لريادة الأعمال (1942)بحيث أن التفكيك الخلاق هو المحرك والدافع الذي يحفظ رأس المال ، وهو يستخدم في أغلب الأحيان لوصف الابتكارات في عمليات التصنيع التي تزيد الإنتاجية ، ولكن تم اعتماد المصطلح للاستخدام في العديد من السياقات الأخرى.

غالبًا ما يستخدمه الاقتصاديون للتعبير عن الطبيعة الأساسية للرأسمالية كمحرك قوي للتقدم ، وقد أحدث خط تجميع هنري فورد ثورة في الصناعات التحويلية ولكنه أجبر العديد من العمال على العمل. هذا هو التدمير الإبداعي في العمل.

**كيف يعمل التدمير الخلاق ؟**

يصف شومبيتر التدمير الخلاق بأنه "عملية الطفرة الصناعية التي تحدث ثورة مستمرة في الهيكل الاقتصادي من الداخل ، وتدمير البنية القديمة دون توقف ، وخلق جديدة باستمرار".

تفترض نظرية التدمير الخلاق أنه يجب تدمير الترتيبات والافتراضات القديمة العهد لتحرير الموارد والطاقة التي سيتم نشرها من أجل الابتكار ، كما يتضح من كلمة تدمير ، فإن العملية تؤدي حتما إلى الخاسرين والفائزين. سيؤدي رواد الأعمال والعاملون في التقنيات الحديثة حتماً إلى خلق اختلال التوازن وتسليط الضوء على فرص الربح الجديدة. المنتجون والعمال الملتزمون بالتكنولوجيا القديمة سوف يُتركون ، بالنسبة لشومبيتر ، تعتبر التنمية الاقتصادية هي النتيجة الطبيعية للقوى الداخلية للسوق ويتم إنشاؤها بواسطة فرصة البحث عن الربح.

**أمثلة على التدمير الخلاق**

تضفي العديد من الأمثلة التاريخية مصداقية على رؤية شومبيتر. أحدث خط تجميع هنري فورد ثورة في صناعة السيارات والعديد من الصناعات التحويلية الأخرى ، لكنه أيضًا أزاح الأسواق القديمة وأجبر العديد من العمال على العمل.

ربما يكون الإنترنت هو المثال الأكثر شمولًا للتدمير الإبداعي في العصر الحالي ، لم يكن الخاسرون فقط من موظفي التجزئة وأصحاب عملهم ، ولكنهم من صرافو البنوك والسكرتارية ووكلاء السفر. أضاف الإنترنت المحمول الكثير من الخاسرين ، من سائقي سيارات الأجرة إلى صانعي الخرائط.

ريادة الأعمال ظاهرة قديمة حديثة تقاطعت فيها عدة علوم واختلفت وجهات نظر الباحثين فيها نتيجة تشبعهم بثقافات مختلفة، ويمكن تعريف هذه الظاهرة بأنها: عملية أخذ المبادرة يتم من خلالها بذل جهد غير عادي من أجل هدف محدد مسبقا يختلف بين تحقيق الكسب المادي والحاجة للإنجاز والمنافسة من خلال تخصيص موارد مختلفة بطريقة تتميز بالإبداع والتفرد والحداثة ، لها بعدان رئيسيان : رائد الأعمال و مقوماته الشخصية و منظمة الأعمال و بيئتها الداخلية و الخارجية.

وتؤدي الريادة بصفة عامة دورًا كبيرًا في الاقتصاديات الوطنية كونها قادرة على أن تُساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية فهي تُعد الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة وعليه فلها العديد من الآثار والمنافع الاقتصادية منها

**01**-ارتفاع في المتوسط العام للدخل الفردي : حيث تؤدي زيادة المشاريع الريادية تزايد في كمية المخرجات من السلع والخدمات مما ينعكس ايجابيا على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ،و يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي تنتج خلال سنة ، ويعد أحسن معيار للأداء الاقتصادي لأنه يعبر عن مقياس معدل النمو الاقتصادي .

**02**-زيادة عدد المؤسسات: حيث يرتفع جانبي الطلب والعرض مما يؤثر ايجابا على تأمين رأسمال جديد للمؤسسات من شأنه تسريع جانب النمو في العرض والطلب ، ففي فرنسا مثلا يتم زيادة حوالي 02 مليون مؤسسة كل سنة.

**03**-توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة :بإمكان الحكومات توجيه المشاريع الريادية لأعمال معينة بغرض التوازن الجهوي مثل الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

**04**-تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة :تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها

حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

**05**-المساهمة في النمو السليم للاقتصاد :تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ بها، إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

تلعب المشروعات الصغيرة و المتوسطة دورا هام في النمو و التنمية و التصنيع في العديد من اقتصاديات العالم، و تشير الدراسات الميدانية إلى أن هذه المشروعات تسهم بأكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام، و توظف ما بين 40% و 80% من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع .

تمثل مشروعات رواد الأعمال في الولايات المتحدة أكثر من 47 % من إجمالي المبيعات الكلية والتي يزيد عددها عن 22 مليون مشروع ريادي صغير غير زراعي ،كما أنها تقوم بتوظيف 53 % من القوى العاملة

وفي تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال الصادر لسنة 2017 بلغت ريادة الأعمال ما مقداره 22 ألف مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وجاءت إحصائيات بعض الدول على النحو التالي :

**جدول رقم (01): ترتيب بعض الدول في ريادة الأعمال ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي**

| البلد | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي | المرتبة وفق مؤشر المركز |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 2 658,22 مليار دولار | الأولى عالميا |
| المملكة المتحدة | 459,91 مليار دولار | 08 عالميا |
| ألمانيا | 534,71 مليار دولار | 12 عالميا |
| الإمارات العربية المتحدة | 55,54 مليار دولار | 13 عالميا |
| الكيان الصهيوني | 48,54 مليار دولار | 17 عالميا |
| فرنسا | 424,30 مليار دولار | 19 عالميا |
| اليابان | 657,54 مليار دولار | 25 عالميا |
| تونس | 44,57 مليار دولار | 42 عالميا |
| المغرب | 86,01 مليار دولار | 70 عالميا |
| الجزائر | 98,75 مليار دولار | 73 عالميا |

**المصدر : بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال 2017**

تساهم ريادة الأعمال في تلبية الاحياجات من السلع والخدمات و دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة العمالة المنتجة وإصلاح هيكل الصناعة من خلال تنويع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإدخار المحلي والمساهمة في زيادة حجم الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات .

و يرتكز مؤشر المركز على عدة اعتبارات منها الابداع و الفرص المدركة والثقافة المجتمعية و رأس المال الفكري والتنافسية و راس المال المخاطر ...الخ ، وجاءت الجزائر في المركز 73 من أصل 135 دولة في سنة 2017 ، اما في سنة 2018 انخفض معدلها الى 25 بالمئة بترتيب 80 .

المرصد العالمي لريادة الاعمال :(Monitor Entrepreneurship Global) من أهم الهيئات المتخصصة في انجاز الابحاث والدراسات في مجال ريادة الاعمال يقدم تقارير سنوية وإحصائيات عن تطور النشاطات المقاولاتية في مختلف بدان العالم .

هناك تقرير أخر يقيس سهولة القيام بممارسة نشاطات الاعمال يصدر عن البنك الدولي ويشمل 190 دولة وتحتل الجزائر المرتبة 166 سنة 2018 ، ويعالج المؤشرات التي تتعلق بممارسة ريادة الاعمال مثل استخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار .

**ثانيا : ريادة الأعمال والتنمية الاجتماعية**

إذا كانت التنمية الاجتماعية عامل ديناميكي ضمن التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف و تمكن الفرد من التفاعل مع بيئته، فإن ثمة حاجة إلى توسيع مجالات التنمية، بحيث لا تقتصر على الصناعات و المؤسسات الضخمة في القطاع العام، بل يمكن لريادة الأعمال أن تؤدي إلى خلق فرص عمل والتقليل من الفقر وتحسين مستوى المعيشة

**01**-عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة :تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية( صناعة، تجارة، خدمات،مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين.

**02**-المساهمة في تشغيل المرأة :تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد المقاولاتية على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

**03**-الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن :يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة

**ثالثا : الاتجاهات العالمية في ريادة الأعمال والابتكار**

حدد البحث الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010 أ) عدة اتجاهات عالمية رئيسية في ريادة الأعمال والابتكار. يمكن تلخيصها على النحو التالي.

**1 التحول من "الاقتصاد المدار" إلى "ريادة الأعمال"**

كما حدده Thurik (2009) ، كانت هناك ثلاث مراحل رئيسية في تاريخ الابتكار. حدث الأول في العقود الأولى من القرن العشرين مع ظهور رواد الأعمال ، مثل هنري فورد ، الذي غير طبيعة التنظيم الصناعي في عملية وصفها الاقتصادي شومبيتر (1934) بـ "التدمير الإبداعي". خلال الفترة من الأربعينيات إلى السبعينيات ، سيطرت الشركات الكبرى على الابتكار في ما كان يُعرف باسم "الاقتصاد المدار". ومع ذلك ، منذ أواخر السبعينيات كان هناك تحول إلى حقبة ما بعد الصناعة وظهور "اقتصاد ريادة الأعمال" حيث لعبت الشركات الصغيرة دورًا أكبر بكثير في الابتكار والنمو الاقتصادي. وقد تسارع هذا الآن مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة.

**2 .صعود "اقتصاد المعرفة"**

كان الاتجاه الرئيسي الآخر هو التحول من اقتصاد تكمن فيه القيمة في الأصول الملموسة إلى اقتصاد توجد فيه القيمة داخل الأصول غير الملموسة. أصبحت المعرفة التي يمكن تحويلها إلى ملكية فكرية ذات قيمة تجارية (IP) ومرخصة أو الاستفادة من سلاسل التوريد العالمية هي المفتاح لتكوين الثروة في العديد من الشركات. تتمتع الشركات الريادية الصغيرة بالفعل بإمكانية أكبر للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والأنظمة الرقمية المحسنة أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. هذه التقنيات هي بالفعل صناعات متغيرة بسرعة ويجب أن تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة وتبنيها إذا أرادت أن تنجح في المنافسة. ومع ذلك ، فإن معظم الشركات الصغيرة ، حتى في الاقتصادات المتقدمة ، متخلفة في تبنيها واستخدامها للتقنيات الرقمية التي يمكن أن تسمح لها بالحصول على قيمة من اقتصاد المعرفة

### 3. ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار

الاتجاه الرئيسي الآخر هو الاعتراف المتزايد بريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار كمجالات نشاط متميزة. يتواجد رواد الأعمال الاجتماعيون في القطاع غير الهادف للربح ويسعون إلى التخفيف من اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع من خلال آليات مبتكرة وجريئة. ومن الأمثلة على ذلك محمد يونس ، الاقتصادي البنغلاديشي الذي أسس بنك غرامين الذي يقدم القروض الصغيرة للفقراء. تأسس بنك غرامين في عام 1983 ، وهو يقرض النساء اللواتي يستخدمن الأموال لتأسيس مشاريع صغيرة. لقد أثبت هذا البنك نجاحه الكبير وساعد في التخفيف من حدة الفقر لعشرات الملايين.

على سبيل المثال ، ... لا يتوقع رائد الأعمال الاجتماعي ولا ينظم تحقيق ربح مالي هائل لمستثمريه أو مستثمريها ... أو لنفسه. بدلاً من ذلك ، يهدف المشروع الاجتماعي إلى القيمة في شكل فائدة تحويلية واسعة النطاق تعود إما إلى شريحة كبيرة من المجتمع أو للمجتمع ككل